روسيا والغرب .. ماذا وراء الحرب الدبلوماسية

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٥ أبريل ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ

شهد مجلس الأمن مواجهة عاصفة بين روسيا والغرب حول الهجوم الكيماوي الذي شهدته منطقة دوما في الغوطة الشرقية، وفشل المجلس يوم ١٠ أبريل فى تمرير مشروعين قرارين روسيين وثالث أمريكى فى إطار استقطاب حاد بين موسكو تدعمها الصين من جهة، وواشنطن وحلفائها الغربيين من جهة أخرى. ورغم عدم قدرة مجلس الأمن على بلورة تفاهمات واتخاذ قرار حول الواقعة والتدابير الواجبة إزاءها فقد توعدت الولايات المتحدة بمعاقبة النظام السورى، وأكد الرئيس الأمريكى دونالد ترامب عزمه اتخاذ قرارات حاسمة إزاء سوريا، واتهم روسيا وإيران بدعم الرئيس السوري بشار الأسد، وأعلن أن واشنطن تملك طيفا واسعا من الردود العسكرية على الهجوم، وأنه سيتخذ قرارا بشأن الرد الأمريكي "خلال يوم أو يومين". ويثير هذا التساؤل حول مدى إمكانية توجيه ضربات أمريكية إلى سوريا، وتداعيات ذلك حال حدوثه؟

تتضافر مجموعة من العوامل والمؤشرات التى تدفع إلى الاعتقاد بعمل عسكرى أمريكى وشيك تجاه سوريا، أولها أنه سبق أن أقدمت واشنطن على عمل مماثل فى أبريل من العام الماضى حين أندلعت مواجهة بين روسيا والولايات المتحدة حول حادثة خان شيخون التى أُتهم فيها النظام السورى بإستخدام السلاح الكيماوى. وقبل إجراء تحقيق دولى موضوعى يدين النظام السورى من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، قررت واشنطن معاقبة الأخير بطريقة أحادية الجانب، وقامت بقصف مطار الشعيرات العسكرى السورى، وعلى الأرجح سوف تقوم الولايات المتحدة بتكرار ذات السيناريو هذه المرة أيضاً.

ثانيها، تحرك مجموعة من السفن الحربية الأمريكية إلى البحر المتوسط منها حاملة الطائرات "هاري ترومان" من قاعدة "نورفولك" البحرية الأمريكية (بولاية فرجينيا)، أيضاً غادرت المدمرة "دونالد كوك" ميناء قبرص وأبحرت في اتجاه سوريا، وهى مزودة بـ٦٠ صاروخا مجنحا من طراز "توماهوك." يضاف إلى ذلك الطراد الحامل للصواريخ "نورماندي"، والمدمرات الحاملة للصواريخ "آرلي بورك" ، و"بالكلي"، و"فوريست شيرمان"، و"فاراجوت"، ومن المفترض أن تنضم لاحقاً إلى هذه المجموعة الأمريكية المدمرتان "جيسون دانام" و"ساليفانز"، وتشير المصادر إلى أن سفن المجموعة الضاربة الأمريكية هذه تحمل على متنها حوالي ٦,٥ ألف عسكري، ومن

المقرر أن تنضم الفرقاطة "هيسن" الألمانية إلى المجموعة، لتضفى الطابع الغربى الأطلسى على المواجهة.

ثالثها، عدد من المؤشرات القادمة من الإدارة الأمريكية منها إعلان المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لن يحضر قمة دول أمريكا اللاتينية في بيرو، من أجل "الإشراف على الرد الأمريكي على سوريا"، وسيمثل الولايات المتحدة في القمة نائب الرئيس مايك بنس. كما ألغى وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ارتباطاته السابقة والفعاليات التى كانت مخططة خلال الأسبوع الجاري فى إطار بحث الاستعداد لعمل إزاء سوريا، وأكد ماتيس أنه لا يستبعد "أي شيء" بشأن سوريا، ملقيا باللوم على روسيا لأنها لم تف بالتزاماتها لضمان تخلي النظام السوري عن أسلحته الكيماوية، وأشار إلى إنه سيتعامل مع هذه القضية بالتعاون مع الحلفاء والشركاء في حلف شمال الأطلسي. وقدم البنتاجون للرئيس ترامب العديد من الخيارات العسكرية التي قد يلجأ إليها لـ "معاقبة" سوريا عن الهجوم الكيميائي، وذلك خلال اجتماعا عقده ترامب مع رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية جوزف دانفورد حول الموضوع. وتحدثت واشنطن عن قرار مهم ستتخذه بشأن سوريا في "وقت قصير جداً"، وحملت الخارجية الأمريكية روسيا "مسؤولية الهجمات" استنادا إلى "دعمها المستمر" للحكومة السورية.

على صعيد أخر، أبلغ مركز إدارة العمليات في بروكسل شركات الطيران التي تنفذ رحلات جوية فوق البحر المتوسط، من بينها شركات أوروبية وروسية وأخرى من رابطة الدول المستقلة، باحتمال تغيير قواعد التحليق هناك واحتمال وجود ضرورة لمراجعة مسارات الطائرات والممرات الجوية في منطقة المتوسط بسبب إمكانية تصعيد النزاع في سوريا وتوجيه ضربات صاروخية على أهداف برية فى سوريا.

رابعها، دعم الشركاء الغربيين لضربة عسكرية على سوريا، وتوقع مسؤولون أمريكيون أن يكون الرد العسكري جماعيا، بمشاركة فرنسا وبريطانيا، وأنه من الممكن أن يمتد ليشمل حلفاء آخرين في الشرق الأوسط. وتتوعد دول غربية منذ يومين بـ"رد قوي" على الهجوم الكيميائي فى دوما، ففى مكالمة هاتفية بين رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي والرئيس الأمريكي دونالد ترمب يوم ١٠ أبريل أكدت مای إن على العالم التحرك لضمان محاسبة المسؤولين عن الهجوم الكيماوي في سوريا، في إشارة غير مباشرة إلى موافقتها على الانخراط في عمل عسكري ترتب له واشنطن. كما اتفقت ماي على الشيء ذاته مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال مكالمة هاتفية بينهما. كذلك، أعلنت فرنسا تأهبها العسكري لضربات في سوريا، وفق ما نشرته وكالة "فرانس برس" الفرنسية، التى أشارت إلى أن سلاح الجو الفرنسي وضع طائراته المقاتلة في حالة

تأهب. وأفادت صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية بأن مقاتلات "رافال" في قاعدة "سانت ديزييه" العسكرية شمال شرق فرنسا قد وضعت في حالة تأهب بانتظار قرار سياسي بتوجيه ضربة إلى أهداف في سوريا، وأن قادة الجيش الفرنسي قدموا للرئيس إيمانويل ماكرون خططا عسكرية، قد يتم اعتمادها لتوجيه ضربة إلى سوريا، في حال تم اتخاذ القرار السياسي بذلك. وسبق أن حذر ماكرون بشكل متكرر من أن فرنسا مستعدة لتوجيه ضربات إلى سوريا في حال استخدام الأخيرة السلاح الكيماوى، وأكدت باريس أنها سترد في حال تخطت دمشق "الخط الأحمر" فى هذا الصدد. إلا إن أشار ماكرون أشار إلى أن أي إجراءات عسكرية محتملة في سوريا من قبل فرنسا وحلفائها ستستهدف فقط قدرات الأسلحة الكيميائية لدى الجيش السوري ولن تمس حلفاء دمشق في أي حال من الأحوال، فى محاولة لطمئنة موسكو والنأى بباريس عن مواجهة مباشرة مع روسيا.

فى مواجهة هذا الموقف الأمريكى والغربى استخدمت روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الأمريكي حول التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية بسوريا، الذى وافقت عليه ١٢ دولة، في حين عارضته روسيا وبوليفيا، وامتنعت الصين عن التصويت. وأنطلقت المعارضة الروسية للقرار من غياب أي ضمان لاستقلال لجنة التحقيق حال الموافقة على عملها. وأكد المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن المعطيات الأولية تدل بوضوح على أن الأسلحة الكيميائية لم تستخدم في دوما ولا أثر لذلك على الإطلاق، وإنه لم يتم إجراء أى تحقيقات بشأن الحادث، وإعتمدت الولايات المتحدة وحلفائها على ما نشرته مجموعة الدفاع المدني التطوعية، المسماة "الخوذ البيضاء"، على حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وما أعلنه المركز الإعلامي للغوطة، الموالي للمعارضة السورية، وأن واشنطن كانت منذ البداية تسعى للحصول على ذريعة لضرب سوريا كما حدث العام الماضى، وهو ما قدمته لها مجموعة "الخوذ البيضاء"، لتؤكد استمرار السياسات الأمريكية وفق النهج الذى دشنه جورج بوش بغزوه للعراق عام ٢٠٠٣. كما أكدت موسكو عدم إمتلاك النظام السورى أسلحة كيماوية، وأن سوريا انضمت، بموجب اتفاق روسي أمريكي بعد حادث غاز السارين في الغوطة الشرقية عام ٢٠١٣، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ووافقت على تدمير مخزونها من هذه الأسلحة بالكامل تحت رعاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في يناير ٢٠١٦.

ورأت موسكو أن النظام السورى حقق نجاحات هامة واستعادت القوات النظامية السورية منطقة الغوطة الشرقية بالكامل وليس فى حاجة إلى إستخدام الكيماوى وإثارة مشاكل وأزمات فى اللحظة الراهنة. وأنه فى كل مرة يحقق النظام السورى تقدماً تقوم واشنطن وقوات التحالف الدولى بتوجيه ضربات، عمداً أو خطئاً، للجيش السورى لوقف تقدمه بدلاً من التحرك الجاد

لمواجهة هذا التصعيد الخطير فى قدرات التنظيمات الارهابية. وأن سياسات واشنطن والتحالف الدولى على هذا النحو تعطى فرصة للمنظمات الارهابية المختلفة لإلتقاط الأنفاس، وبدلاً من تشكيل جبهة موحدة ضد الارهاب تضم القوى الدولية والإقليمية الفاعلة للقضاء على هذا الخطر الداهم، تأتى الضربات الأمريكية لتقوض قدرات القوات السورية أو تربك أدائها على أقل تقدير، ولتعيد الخلافات والانقسامات بين الدول التى من المفترض إنها جميعاً تحارب الارهاب، مما يتيح الفرصة للمنظات الارهابية لإعادة تنظيم صفوفها. وسبق أن تكرر قصف قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للقوات التابعة للجيش العراقي في الرمادى والفلوجة وغيرها. وحدث ذلك فى دير الزور فى سبتمبر ٢٠١٦ عندما قصفت غارات للتحالف الدولي موقعاً عسكرياً للجيش السوري وأدت لمقتل أكثر من ٦٠ جندياً، مما سمح لعناصر داعش بالتقدم.

يضاف إلى ذلك، أن "جيش الإسلام" المنتمي إلى المعارضة السورية المسلحة هو الذى يسيطر على دوما التى تعد المعقل الأخير للمعارضة السورية في منطقة الغوطة الشرقية، وتحاصرها القوات الحكومية السورية المدعومة من الجيش الروسي. وتعرضت المدينة لهجمات مكثفة جوية وبرية من القوات الحكومية السورية، يوم الجمعة الماضية، بعد انهيار المحادثات بين روسيا وممثلي المعارضة السورية. وقبل فشل المفاوضات، حاولت جماعة "جيش الإسلام" تأمين صفقة تسمح لمقاتليها بالإقامة في دوما كقوات أمن داخلية. كما إنه من المعروف أن "داعش" استخدمت السلاح الكيماوى أكثر من مرة فى العراق حيث استخدمت غاز الكلور السام ضد قوات البشمركة وضد القوات العراقية، وقامت بهجوم بغاز الخردل السام فى الموصل فى مارس ٢٠١٧ وأصابت ١٢ مدنيا، وذلك عندما سقطت قذائف هاون على منازل شرقي الموصل أطلقتها "داعش" من منطقة في غرب الموصل، مازالت تحت سيطرتها، الأمر الذى يشير بوضوح إلى إمتلاك التنظيمات الارهابية للسلاح الكيماوى.

من ناحية أخرى، تأتى أزمة دوما فى أعقاب إنكشاف زيف أزمة سكريبال التى أندلعت على خلفية تعرض ضابط جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية السابق والجاسوس البريطانى، سيرجي سكريبال، وابنته لهجوم بمادة سامة فى مدينة ساليزبرى البريطانية. وتشير موسكو إلى أن الغرب يفتعل أزمات مع روسيا، ويتنمر بها، وأن إفتعال أزمة دوما جاء لتبرير الهجوم على روسيا وحلفائها، سوريا وإيران، من ناحية، وللتغطية على أزمة سكريبال أمام الرأى العام البريطانى والغربى وإلهاءه بحدث يهز الوجدان الإنسانى ويبرر السلوك البريطانى من ناحية أخرى.

وعبر نائب وزير الخارجية الروسى، ميخائيل بوجدانوف، عن أمله فى أن لا تؤدى هذه التطورات إلى الإنزلاق لمواجهة عسكرية بين روسيا والولايات المتحدة. وكانت موسكو قد حذرت

من أن كل تعزيز للقوات الأمريكية والغربية في منطقة البحر المتوسط سيؤدي إلى تصعيد التوتر، وأن العسكريين الروس يقومون بمتابعة تطورات الوضع وتقييمها، وأن طائرات الاستطلاع الروسية من طراز A-50 تراقب سير المدمرة "دونالد كوك" الأمريكية. وأن الأسطول البحري الروسي "قادر على رد سريع عند الضرورة، وسيكون هناك من ينتظرهم عند قدومهم"، في إشارة إلى المجموعة الأمريكية. وأن القوى البحرية الروسية المتواجدة في مياه المتوسط لا تقتصر على السفن العادية بل تشمل أيضا غواصات، بما فيها الغواصات النووية المزودة بطوربيدات وصواريخ "كاليبر" المخصصة لتدمير الأهداف البحرية والبرية. بالإضافة إلى ذلك، تملك قاعدة حميميم الجوية الروسية بريف اللاذقية في سوريا صواريخ من نوع مضادة للسفن من طراز "خ-٣٥ كياك".

ويثير الموقف الروسى على النحو السابق، التساؤل حول تداعيات الضربة الأمريكية المحتملة على سوريا؟ وهل من الممكن أن تؤدى إلى مواجهة مباشرة بين موسكو وواشنطن؟

من الممكن أن تكون الضربة الأمريكية على سوريا كحجر ألقى فى الماء تتسع دوائرة لتشمل مواجهات عدة خاصة فى ضوء حالة الاحتقان والتوتر القائمة على الصعيدين الدولى والإقليمى. فمن ناحية تشهد العلاقات الروسية الغربية تأزم ملحوظ على خلفية أزمة سكريبال، وتبادلت ٢٩ دولة غربية وروسيا طرد عشرات الدبلوماسيين بعد أن أعلنت هذه الدول تضامنها مع بريطانيا، كما قام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بطرد عشرة روس من بعثته في بروكسيل. وكانت واشنطن هى الأكثر تشدداً وتصعيداً فى مواجهة روسيا، وقامت بطرد ٦٠ دبلوماسياً روسيا وإغلاق القنصلية الروسية فى سياتل، أعقب ذلك قرار وزارة الخزانة الأمريكية بإضافة ٢٤ شخصا و١٤ مؤسسة إلى قائمة العقوبات المفروضة على روسيا من قبل واشنطن.

صحيح أن المواقف الروسية السابقة اتسمت بقدر عالى من ضبط النفس، وأكتفت موسكو بإدانة الضربات الأمريكية على قاعدة الشعيرات الجوية السورية، وتعليق مذكرة التفاهم الروسية الأمريكية الموقعة في ٢٠١٥ لضمان سلامة التحليق في سماء سوريا والحيلولة دون وقوع حوادث غير مرغوب فيها، وكذلك استخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذى اقترحته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا آنذال بشأن الحادث، كما إنها لم ترد على الهجوم الإسرائيلي على مطار "تيفور" العسكري وسط سوريا فجر يوم ٩ أبريل، وأكتفت بتعامل الدفاعات السورية معه، والتى استطاعت إسقاط خمس صواريخ من إجمالى ثمانية أطلقتها المقاتلات الإسرائيلية من طراز "إف-١٥". إلا إنه من المؤكد أن روسيا ستقوم بضربة جوابية فى حال تعرض أياً من القوات أو المنشآت الروسية فى سوريا لأذى جراء الضربات الأمريكية المحتملة، ففى هذه الحالة لن تستطيع موسكو أن تقف مكتوفة الأيدى، وستقوم على الأرجح بإعتراض الصواريخ الأمريكية

مباشرة، وربما استهداف مواقع إطلاقها أيضاً، وهو أمر شديد الخطورة ويصعب التنبؤ بمساره وطبيعة التطورات اللاحقة له.

على صعيد أخر، يزداد المشهد الإقليمى تعقيداً فى ضوء التصعيد الأمريكى الإسرائيلى بإتجاه إيران، وعزم واشنطن الواضح على نقض ومراجعة الاتفاق النووى الإيرانى فى مايو المقبل، الأمر الذى يثير مخاوف جادة من اتساع دائرة الضربات لتشمل إيران، أو قوات إيرانية فى سوريا. وفى هذه الحالة من الوارد أن تشارك اسرائيل فى توجيه هذه الضربات، ومن المعروف أن تل أبيب طالما عبرت عن رفضها للتواجد الإيرانى فى سوريا، وخاصة قرب الحدود مع اسرائيل، ولبرنامج إيران النووى الذى تعتبره تهديد مباشر لوجودها وأمنها القومى. على صعيد أخر، أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، يوم ١٠ أبريل خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، في ختام محادثاتهم في باريس، أن المملكة لن تتأخر في المشاركة بعمل عسكري مع حلفائها في سوريا إذا استدعى الأمر ذلك، مما ينذر باتساع دائرة المواجهة وتورط العديد من الفاعلين بها.

ووسط طبول الحرب المتصاعدة تراجع الحديث عن التسوية السلمية للأزمة السورية بكل مسارتها، سوتشى وأستانا وجنيف، والتى أكدت عليها القمة الثلاثية الأخيرة بين روسيا وإيران وتركيا فى أنقرة وما انتهت إليه من تفاهمات هامة، وكأن الأطراف جميعاً، دولية وإقليمية وداخلية، تدور فى حلقة مفرغة من التصعيد، لن ينهيها إلا حوار جاد بين كل هذه الأطراف.